



أوجه المرض

الظاهرة صحية ولا ريب: نائب يتصدى لتصرفات رجل امن وتمدد نفوذه، فيذكره باولوية الحريات على "عقلية السجّانين". والانتقاد قطعاً دقيق: كان لا بد من صحافي يتمتع بحصانة كالنائب باسم السبع للتنبه الى ما سكت عنه، عمداً او مراعاةً او اضطراراً، معظم الصحافيين العاملين المفتقدين اي حصانة، من استقزاز للصحافة جسده خطاب امني اريد منه توجيه رسالة تحذير الى الاعلام خلال مراسم افتتاح سجن.

والاهم ان مداخلة الزميل السابق باسم السبع في مجلس النواب، والموجهة ضد من سماه "الجنرال المفوه"، والمقصود كما فهمنا مدير الامن العام اللواء المتقاعد جميل السيد، تخطو بمجلس النواب خطوة اضافية، بعد الخطوات الثمينة التي اتت بها جلسات مناقشة البيان الحكومي، نحو استعادة القدرة البرلمانية على المساءلة، وإن لم يكن بعد على المحاسبة، وفي ذلك تأكيد ان الانتخابات الاخيرة لم تكن كارثية بالمقدار الذي قيل عنها.

كما انها تفيد، من جهة اخرى، ان مظاهر التعافي في المجتمع تنعكس ايجاباً على الحياة البرلمانية، وبرزت هذه المظاهر تآكل سلطة "الردع" التي لازمت عسكرة نظام الحكم، والبدء في استعادة هيبة الجمهورية في وجه هيبة سلطوية لا محل لها في جمهورية ولا مبرر.

فحتى لو كانت حرية الرأي والتعبير لا تزال تخضع للكثير من "المحرمات"، فان سلسلة المعارك التي خيضت في الاعوام الاخيرة، جهاراً في الدفاع عن الحريات، وصمتاً في بناء القوة الذاتية لمقاومة التهيب، باتت تدفع المتمسكين بسلاح الوعيد للخروج الى العلن اكثر فاكثراً، مما صار يعرضهم لارتكاب الخطأ في وضح النهار مما يستدعي صفير الجمهور، استعجالاً لصفرة الحكم و- لم لا؟ - الطرد من الملعب.

بيد ان الفصل الاخير من معركة الانتصار لحرية الاعلام الذي شكله خطاب النائب السبع، يكشف ايضاً عن وضع لا يزال يكتنفه الكثير من اوجه المرض. في الشكل اولاً: ندد النائب الموالي للحكومة ورئيسها بما عدّه انحرافات موظف دون ان ينبري احد من اصحاب السلطة الرسميين، لا رئيس الحكومة ولا حتى وزير الوصاية او وزير الاعلام (باعتباره معنياً مباشرة بالكلام المدان) ليرد، مبرراً او معتذراً لا فرق، وكذلك دون ان يبادر مجلس النواب او رئيسه، وقد نقل ان كلام النائب السبع اطرب اذنيه، الى مطالبة السلطة الاجرائية باستفسار او تحقيق.

في المضمون: ان اضطرار نائب الى الرد على موظف ينم عن شعور لديه ولدى الكثير من زملائه، ناهيك بجمع المواطنين، بوجود سلطة رابعة لم تلحظها النصوص الدستورية. وهذه السلطة الرابعة ليست بالتأكيد الصحافة، كما يقال عادة، وانما تحديداً الجهة التي تسعى، في ما تسعى اليه، الى لجم الاعلام، وهي ما يمكن تسميته "السلطة الامنية" المستفيدة على ما يبدو من فلسفة خاصة جداً لمبدأ "فصل السلطات"، حيث انها لا تبدو مستقلة فحسب، بل متقدمة في واقع الامر على كل مرجعية خارجها. في الظرف السياسي: اذا كانت التحالفات السياسية لا تزال تعني شيئاً في هذا البلد، فان مداخلة النائب السبع تندرج في سياق صراع الاحجام الدائر في اعلى دوائر السلطة السياسية، مع وجوب التساؤل حول طبيعة هذا الصراع.



أهو اختبار القوى المستمر بين رئيسي الجمهورية والحكومة؟ ام ان الامر يتعدى ذلك الى تحديد ما قد يكون بقي ملتبساً في "العقد التأسيسي" الجديد بين الرئيس الحريري والمرجعية السورية، وخصوصاً فرعها المقيم في لبنان والمتكفل متابعة ادق الدقائق التي ربما تغيب عن المركز الدمشقي؟ اياً يكن الجواب عن مثل هذا التساؤل، فلا رد شافياً غير الرد السياسي الديموقراطي الذي ينحاز الى روح الدستور، فلا يقيم اعتباراً لغير السلطات الثلاث المنصوص عليها ويحيّد الاجهزة المنقّدة عن كل ما لا يعنيها.

كما ان لا استعادة لهيبة الدولة ان لم يبادر المنخرطون في صراع الاحجام الى تبني الشفافية ناموساً لعملهم وحتى لصراعاتهم. طبعاً، لا شيء عند اهل السلطة والمتنفذين يوحي امكان اللجوء الى مثل هذه المراجعة. لا شيء سوى الاقتناع الذي يجب ترسيخه في نفوسهم بأنهم ان لم يفعلوا، فانهم يجازفون بان يصير اعتبارهم هم، ولا احد غيرهم، اوجه المرض.

سمير قصير



Id-Reference	00-Pr-000434	
Media	(Support)	HC
Title		أوجه المرض
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		
Date		٢٠٠٠/١٢/٢٢ 22/12/2000
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	باسم سبع - جميل سيد - رفيق حريري
	Locations	لبنان
	Dates	
	Themes	لبنان - عسكرة نظام حكم - حكم امني - وصاية سورية
Subject		